

اجتماع GAC مع اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC)

الجلسة 14

الهدف من الجلسة)

دأبت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC) على الاجتماع على هامش الجتماعات ICANN العامة لمناقشة قضايا السياسة العامة ذات الاهتمام المشترك للحكومات ومستخدمي الإنترنت النهائيين.

نبذة عامة

تعتبر اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC المقر التنظيمي الرئيسي الذي خصصته ICANN للتعبير عن آراء واهتمامات مستخدمي الإنترنت النهائيين كل على حدة. تتألف اللجنة الاستشارية العامة التي تضم 15 عضوًا وتمثل المجتمع الشامل لعموم المستخدمين من عضوين تختار هما كل منظمة من المنظمات العامة الإقليمية (RALO) الخمس بالإضافة إلى خمسة أعضاء تعينهم لجنة الترشيح التابعة لمنظمة ICANN. وتقدم اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين النهائيين، ويشمل ذلك سياسات الإنترنت التي تضعها منظمات الدعم التابعة لمنظمة ICANN.

دأبت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC واللجنة الاستشارية العامة ALAC على الاجتماع خلال اجتماعات ICANN العامة من أجل تنسيق ومناقشة قضايا السياسة العامة ذات الاهتمام المشترك في ICANN. لقد عملوا في الماضي على وضع بيانات مشتركة حول بعض السياسات والمواضيع التشغيلية.

جدول الأعمال

في ICANN81، ستواصل الفرق تبادل الأراء حول المواضيع التي تهم جميع الأطراف مع التركيز على ما يلي:

- 1. مقدمة وكلمات افتتاحية
- القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS+20: التأملات والاتجاهات المستقبلية
 - انتهاك نظام اسم النطاق DNS: معالجة التحديات (سيتم تأكيدها لاحقًا)
 - 4. مناقشة مفتوحة وأسئلة وأجوبة
 - 5. كلمات ختامية

الوضع الحالي ووجهات النظر

1. القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS+20: التأملات والاتجاهات المستقبلية

من وجهة نظر ALAC وGAC المدموجة، سينصب التركيز على استشراف المستقبل لضمان أن تحافظ نتيجة المراجعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة (أواخر عام 2025) حيثما أمكن على النّهج الحالية لأصحاب المصلحة المتعددين تجاه حوكمة الإنترنت مع الهدف الأوسع المتمثل في تعزيز الحوكمة التي تركز على المستخدم على المستوى العالمي.

الشمول الرقمي: تؤكد كل من GAC وALAC على أهمية سد الفجوة الرقمية. وتهدف الحكومات إلى ضمان أن تكون سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) عادلة وتعزز التنمية الاقتصادية، في حين تركز اهتمامات ALAC على الوصول

الشامل، وضمان أن يكون لكل فرد الحق في المشاركة في العالم الرقمي، بغض النظر عن القيود الجغرافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية

مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين: تدرك الهيئتان أهمية نموذج الحوكمة الشامل الذي يشتمل على مدخلات من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والمستخدمين الأفراد. وسوف تدافعان عن سياسات تحترم السيادة الوطنية مع ضمان بقاء حقوق المستخدم النهائي (وهو ما يثير قلق ALAC) اعتبارًا رئيسيًا في أي إطار عالمي لحوكمة الإنترنت.

منتدى حوكمة الإنترنت التابع للأمم المتحدة: سيكون أحد المكونات الرئيسية لمراجعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS+20 هو التجديد والتأييد لولاية منتدى حوكمة الإنترنت التابع للأمم المتحدة UN IGF لما بعد عام 2025. لقد كان منتدى حوكمة الإنترنت التابع للأمم المتحدة UN IGF، إلى جانب مجموعة منتديات حوكمة الإنترنت الوطنية والإقليمية، مفيدًا لمجتمع ICANN في شرح ومناقشة ما نقوم به.

الأمن والخصوصية: رغم أن هذه ليست قضية محددة تتعلق بمراجعة WSIS+20، فمن المهم أن تهدف أي مناقشات إلى صياغة سياسات تحمي كل من الأمن وخصوصية المستخدم. ومن خلال العمل معًا، فإن هذه التوصيات من شأنها أن تدعم نهجًا متوازئًا لا يتم فيه المساس بحماية الخصوصية من أجل الاحتياجات الأمنية، والعكس صحيح.

2. انتهاك نظام اسم النطاق (DNS): معالجة التحديات

في سياق انتهاك نظام اسم النطاق DNS، تتداخل اهتمامات كل من GAC وALAC في الحفاظ على إنترنت آمن وجدير بالثقة.

حماية المستخدم والأمن القومي: تركز كل من ALAC وGAC على حماية المستخدمين الأفراد من التصيد الاحتيالي والبرامج الضارة والاحتيال، مع اهتمام GAC أيضًا بالتداعيات الأمنية الوطنية الأوسع الناجمة عن انتهاك نظام اسم النطاق DNS، مثل منع جرائم الإنترنت وحماية البنية التحتية الحيوية. ومن وجهة النظر المدموجة، فإن الأولوية الأساسية تتمثل في إنشاء تدابير قوية لمكافحة الانتهاكات التي تحمى المواطنين من التهديدات الإلكترونية وتمنع إلحاق الضرر بالاقتصادات الوطنية والعالمية.

المساءلة والإنفاذ: تهتم GAC بآليات الإنفاذ الفعالة التي تُمكِّن الجهات الفاعلة في نظام اسم النطاق DNS (مثل السجلات وأمناء السجلات) من تحمل المسؤولية. وفي الوقت نفسه، تركز ALAC على الشفافية وتثقيف المستخدمين، وضمان إعلامهم بطرق تجنب الانتهاك. وبناء على ذلك، تتقاسم اللجنتان اهتمامًا مشتركًا في الدعوة إلى سياسات واضحة وقابلة للتنفيذ تجعل مشغلي نظام السم النطاق DNS مسؤولين عن منع الممارسات المسيئة والتخفيف منها.

التعاون مع الصناعة: من شأن وجهة النظر المدموجة أن تعترف أيضًا بالحاجة إلى تعاون أوثق بين السلطات الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص (سجلات النطاقات، أجهزة إنفاذ القانون، وما إلى ذلك). وتصر ALAC على ضرورة إيجاد آليات سهلة الاستخدام للإبلاغ عن الانتهاكات، في حين يسعى أعضاء GAC إلى التزام الصناعة بالأطر التنظيمية الوطنية والدولية.

ومن وجهة نظر ALAC وGAC، تركز هذه المواضيع على تحقيق التوازن بين حماية المستخدمين النهائيين وحقوقهم ومسؤولية الحكومة عن ضمان الأمن الوطني والاستقرار والوصول العادل إلى الإنترنت. وسوف تدافعان بشكل مشترك عن سياسات قوية تركز على المستخدم وتعزز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين والتعاون الدولي مع حماية المصالح الوطنية وحقوق المستخدمين الأفراد.

وفي الختام، من المرجح أن تؤكد وجهة نظر GAC وALAC المدموجة على ما يلي:

- المسؤولية المشتركة: الحاجة إلى المسؤولية المشتركة بين الحكومات والكيانات الخاصة والمستخدمين لضمان بقاء الإنترنت آمنًا ومستقرًا وسهل الوصول إليه. وقد يعني هذا الدعوة إلى وضع لوائح واضحة وقابلة للتنفيذ لمنع انتهاك نظام اسم النطاق DNS (وهو ما تركز عليه من خلال التثقيف والموارد الأفضل (وهو ما تركز عليه ALAC).

- الحلول التعاونية: سوف تشجع كلا الهيئتين التعاون المستمر بين الحكومات ومجتمع مستخدمي الإنترنت، والدعوة إلى سياسات تركز على المستخدم وتعالج في الوقت نفسه المخاوف المشروعة المتعلقة بالأمن القومي والسيادة.

إدارة الوثائق

المعنوان	موجز جلسة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لاجتماع ICANN81 - اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC
التوزيع	أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية (قبل الاجتماع) وعامة الجمهور (بعد الاجتماع)
تاريخ التوزيع	الإصدار 1: 4 نوفمبر 2024